الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والأربعون
الوثائق الرسمية *

JAN 4 1989
UN/SA COLLECTION

اللجنة الخامسة
الجلسة ٤٤
المعقودة يوم الجمعة
٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الرابعة والاربعين

الرئيس : السيد أوكييو (كينيا)

ثم : السيد فان دن هاوت (هولندا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية : السيد مسيلي

المحتويات

البند ١١٤ من جدول الاعمال : الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٨-١٩٨٩ (تابع)

تقديرات منقحة في إطار الباب ٢٨ : إنشاء نظام معلومات تنظيمية متكامل (تابع)

البند ١٢٤ من جدول الاعمال : تمويل قوات الامم المتحدة لصيانة السلم في الشرق الاوسط

(أ) قوة الامم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك

(ب) قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان

../..

Distr. GENERAL
A/C.5/43/SR.44
20 December 1988
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع احد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها الى : Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة .

88-57528 ٩٤٢٢ح

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٤٠

البند ١١٤ من جدول الاعمال : الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٨-١٩٨٩ (تابع)

تقديرات منقحة في إطار الباب ٢٨ : إنشاء نظام معلومات تنظيمية متكامل (تابع) (A/C.5/43/24 ؛ A/43/7/Add.10) .

١ - السيد اهتيساري (وكيل الامين العام للشؤون الإدارية والتنظيمية) : قال إن تقديرات الامين العام المتعلقة بإنشاء نظام معلومات تنظيمية متكامل (A/C.5/43/24) تحدد معالم خطة تمكن الإدارة ، عند إكمالها وتنفيذها ، من العمل بكفاءة اكثر بكثير مما هي عليه حاليا . واضاف قائلا إنه إذا ما اديرت موارد الامانة العامة بطريقة افضل سيصبح في الإمكان تنفيذ قرارات الجمعية العامة المتعلقة بمسائل الموظفين بقدر اكبر من السرعة وسيصبح في الإمكان مراقبة الإنفاق مراقبة افضل ؛ وان مقترحات الامين العام تراعي النقاط التي اثارتها اللجنة الاستشارية ، في الوثيقة A/42/7/Add.6 ، بشان الاقتراح الاصلي المقدم في الوثيقة A/C.5/42/18 .

٢ - وذكّر اللجنة بأن نسبة تخفيض الموظفين العاملين بالشؤون الإدارية في الامانة العامة البالغة ١٤,٣ في المائة المقترحة في الوثيقة A/C.5/43/1/Rev.1 تستند ، حسبما تبين الفقرة ٢٧ من تلك الوثيقة على وضع نظام للمعلومات الإدارية .

٣ - ومضى قائلا إن خبراء استشاريون اجروا دراسة شاملة خلال النصف الاول من عام ١٩٨٨ ، وذلك في تعاون وثيق مع مجموعة من المستعملين ؛ وإنه يبدو أن العديد من المنظمات الاخرى والإدارات العامة كانت تود لو أنهم اجروا دراسة مماثلة للمخطط عموما قبل البدء في تصميم انظمة حديثة للحاسبة الالكترونية في مجالات مثل التمويل والموظفين . واشار إلى أن البعض قد اكتشف في وقت لاحق أن الاحتياجات الخاصة لم تراعَ بشكل مناسب وانه تعين تعديل التصميمات الاصلية ، مما اخّر المشاريع وزاد بشكل كبير من التكاليف التي تنطوي عليها . واعرب عن ثقته في إمكان تفادي الامم المتحدة لمثل هذه المشاكل . وقال إن الوقت قد حان لتزويد المنظمة بالادوات التي تحتاجها لمواجهة المسؤوليات المتزايدة التي تلقيها على عاتقها الدول الاعضاء .

٤ - ومضى قائلا إن الانتقاد قد وجّه إلى تقرير الامين العام لانه لم يتضمن أي تحليل للعلاقة بين التكلفة والفائدة ؛ وان محاولة قد بذلت لتقديم مثل هذا التحليل لكن كان من الصعب في هذه المرحلة المبكرة التنبؤ بنوعية الموظفين الذين ستدعو

(السيد اهتيساري)

الحاجة إلى وجودهم عند تشغيل النظام الجديد . وأضاف قائلا إنه مما لا شك فيه أن طرق العمل في الأمانة العامة ستتغير وأنها قد تؤدي إلى مزيد من التغييرات في هيكل إدارة الشؤون الإدارية والتنظيمية ولكن من المبكر للغاية تحديد طبيعة هذه التغييرات . وسيكون من الأنسب إجراء تحليل للأثر التنظيمي عندما يصل النظام إلى مرحلة التصميم وتحدد العلاقات بين المهام وتدفقات المعلومات . ومن المرجح ألا يتم إلغاء سوى عدد قليل من الوظائف ؛ سيعهد إلى شاغليها بواجبات أخرى . وأضاف قائلا إن النظام الجديد سيعني بالنسبة لأغلبية الموظفين العاملين في وظائف إدارية اتباع طرق عمل أكفأ وقضاء فترة أقل في إعادة طباعة المعلومات على الآلة الكاتبة أو التحقق منها أو في جمع البيانات ، نظرا لأن إدخال البيانات في قاعدة البيانات سيحدث لمرة واحدة فقط وبعد ذلك يمكن استرجاعها حسب احتياج المستعملين . أما في الوقت الحالي فإن الأمر يتطلب في الأغلب إدخال المعلومة نفسها عدة مرات لأغراض مختلفة في مواقع مختلفة . وأردف قائلا إن تحقيق التكامل التام في النظام سيضمن أن تتوفر لدى المديرين صورة كاملة ودقيقة للموظفين والموارد الوظيفية في الأوقات كافة ، مما يسمح بتخطيط التعيين بقدر أكبر من الدقة والواقعية وييسر الحفاظ على التوزيع الجغرافي المتكافئ بين الموظفين ورصده . واستطرد قائلا إن توفر مثل هذه المعلومات الدقيقة هو أيضا شرط لا يمكن دونه إحراز أي تقدم جوهري في تخطيط المستقبل الوظيفي وتناوب الموظفين . وستتوفر لدى مديري البرامج ، في إطار النظام الجديد ، إمكانية الحصول فورا على المراكز المالية لبرامجهم وسيتمكنون من رصد الالتزامات والنفقات بالمقارنة بالمخصصات من يوم إلى آخر .

٥ - وقال إن النظام المحاسبي الحالي المتبع في المقر والمكاتب الخارجية ليس منسقا تنسيقا جيدا وأنه ليس من السهل الحصول على معلومات مالية موحدة على أساس يشمل العالم بأسره ؛ وأن الأمر يتطلب حاليا ثلاثة أشهر لإقفال الحسابات كل فترة من فترات السنتين . وأضاف قائلا إنه في ظل نظام إدارة النقدية الحالي لا يمكن معالجة معاملات النقدية على الفور ، مما يحول دون اكتساب الفائدة المحتملة ويحرم المنظمة من فرصة الحصول على أعلى أسعار الفائدة الممكنة من عمليات توظيف الأموال التي تجرى يوميا .

٦ - ومضى قائلا إنه يصعب القول ما إذا كان من الممكن إجراء تخفيضات في عدد الموظفين تجاوز تلك التي تجرى استجابة للتوصية ١٥ من توصيات فريق الخبراء الحكومي

(السيد أهتيساري)

الدولي الرفيع المستوى لاستعراض كفاءة الاداء الإداري والمالي للامم المتحدة (فريق الـ ١٨) ، لكن من المؤكد أن الموظفين العاملين حاليا في المجالات الإدارية سيحققون إنتاجية أكبر عند أدائهم لعملهم . واستطرد قائلا إنه بدلا من تكريس ساعات للبحث أو التراسل مع المكاتب الخارجية يمكن للموظفين أن يكرسوا وقتهم للتخطيط ، وللتحليل لاغراض اتخاذ القرار ، وللتقييم والتناقش مع المديرين لضمان الوفاء بالاحتياجات بصورة أفضل واستخدام الموارد بافضل طريقة محققة لفعالية التكلفة . كما أن موظفي المكاتب الخارجية سيتمكنون من تكريس طاقاتهم لاداء أعمال منتجة بدلا من جمع الوثائق ومعالجة طلبات الحصول على معلومات إضافية وإجراء تصويبات وتقديم إيضاحات . ومضى قائلا إن الموظفين التقنيين العاملين في مجالات تجهيز البيانات الالكترونية ومستعمليها الذين يكرسون وقتهم حاليا لصيانة ومحاولة تحسين الانظمة العتيقة الطراز البالغ عمر بعضها ٢٠ عاما سيعاد تدريبهم لكي يستعملوا لغة الجيل الرابع من الحاسبات الالكترونية في النظام المتكامل الجديد .

٧ - وأضاف قائلا إن المنظمات الاخرى التي قامت بتحديث أنظمتها المخصصة للمعلومات التنظيمية أكدت أنه على الرغم من أن ذلك لم يسفر بالضرورة عن تخفيضات في عدد الموظفين ، فقد تمكنت تلك المنظمات من زيادة الاداء بدرجة جد كبيرة دون زيادة كبيرة في الموظفين . وتأمل الامم المتحدة ، مثلها في ذلك مثل تلك المنظمات ، في تفادي زيادة التكاليف .

٨ - واستطرد قائلا إن مقترحات الامين العام التي تغطي المكونات المادية وبرامج الانظمة والمكونات المادية المتعلقة بالاستخدامات لا تتعلق بمجرد الباب ٢٨ من الميزانية البرنامجية بل تشمل الامانة العامة بأكملها ، بما فيها ثمانية مكاتب رئيسية بعيدة عن المقر . ويجب النظر إلى المشروع وتكاليفه في هذا الضوء .

٩ - ومضى قائلا إن الامانة العامة تقترح أن يتبع ، كلما أمكن ، التجهيز على دفعات خلال الفترة الليلية بدلا من طريقة الاتصال التفاعلي الفوري . وقال إنه يتوقع للنظام الجديد والتحسينات الاخرى التي تطرأ على التشغيل التلقائي للمكاتب وعلى الاتصالات أن تسفر مجتمعة عن تخفيض شديد في حجم المراسلات ، يؤدي بالتالي إلى تقليل الطلب على حفظ الاوراق في الملفات وعلى السعاة وخدمات الحقيبة والنقل بالإبراق التصويري وتقليل ما يتصل بذلك من تكاليف أخرى . وقال إنه يمكن الاستغناء عن الكثير

(السيد اهتيساري)

من النماذج المطبوعة مسبقا ، وبالتالي التوفير في تكاليف الطباعة والتخزين . كما سيعتمد تخفيض حجم الوثائق على عوامل اخرى مثل استخدام تكنولوجيا التخزين على القرص البصري التي يجري اختبارها حاليا في مشروعين تجريبيين .

١٠ - وأردف قائلا إن من المتوقع أن يسفر النجاح في إدخال نظام معلومات تنظيمية متكامل عن تخصيص الموارد واستعمالها بقدر اكبر من الفعالية وأن يوفر المرونة اللازمة للعملية التي بموجبها يقترح الامين العام برامج لانشطة تنفيذ البرامج والموارد اللازمة وتبت الدول الاعضاء بشان تلك العناصر . كما يهدف النظام المخطط له إلى الحيلولة دون إهدار الجهود عن طريق ازدواجها والتخلص من التجهيز اليدوي الكثير وتوفير المعلومات الدقيقة في الوقت المناسب بطريقة تلقائية ، وتقديم تحليل مرن متعدد الخيارات وإسقاطات للبيانات من اجل المساعدة في اتخاذ القرار . ومضى قائلا إنه يمكن للدول الاعضاء ، عند الطلب ، الحصول على معلومات حديثة شاملة عن الطريقة التي تستخدم بها المنظمة الاموال المخصصة لها .

١١ - واضاف قائلا إن احتياجات مجتمع الامم لن تتضاءل في السنوات القادمة . ففي مجال إحلال السلم وصيانة السلم وحده ، تواجه الامم المتحدة مهمة مروعة ، غير أن عبء العمل يتزايد في الوقت الذي تحدث فيه تخفيضات شديدة في عدد الموظفين . وقد أُعرب عن القلق فيما يتعلق بتكاليف المشروع الذي ستوزع على حسابات حفظ السلم والحسابات الخارجة عن الميزانية . وارتفع عبء عمل الموظفين المعنيين بالسوقيات ، والمشتريات ، والسفر والنقل ، وتقييم الموظفين وانتقالهم ، وتسيير شؤون الموظفين والميزنة ارتفاعا شديدا بسبب الاحتياجات الجديدة في مجال صيانة السلم . ورغم ذلك ، يقترح الامين العام إجراء تخفيضات بعيدة المدى في عدد الموظفين في المجال الاداري ، على امل ان يستطيع الموظفون تكريس المزيد من وقتهم وطاقتهم للاضطلاع بمهام ذات معنى ، وذلك بفضل نظم معلومات ادارية محسنة . ولن تتمكن الامانة العامة من تحمل عبء العمل المتزايد بعدد مخفض من الموظفين وبما لديها الآن من نظم لتجهيز البيانات الالكترونية .

١٢ - واضاف قائلا إنه طلب على وجه التخصيص في التوصية ٣٠ التي قدمها فريق الثمانية عشر أن ترفع ادارة الشؤون الادارية والتنظيمية من كفاءتها ، وأن تحقق فعالية التكلفة وتجنب ازدواجية العمل وتجزئة المسؤولية وتشتيت خطوط المساءلة .

(السيد أهتيساري)

والنظام المقترح يعالج هذه الشواغل جميعها . وأنظمة الحاسبات الالكترونية لا يمكنها أن تقبل الغموض أو الالتباس أو الخلط بين الامور . ولكي يعمل النظام ، يجب أن تحدد بوضوح مسؤولية ادخال البيانات وتعديلها وشطبها . ويجب أيضا تعريف وتثبيت اختصاصات الإذن والاشراف والرقابة عند بدء العمل بالنظام .

١٣ - وقال إن ممثل المملكة المتحدة قد شكا من أن الامين العام لم يقدم أي تقدير للوفورات المترتبة على إعادة تنظيم ادارة الشؤون الادارية والتنظيمية . ثم ذكر أن هذه المعلومات تأتي في التقديرات المنقحة الواردة في الوثيقة A/C.5/43/1/Rev.1 . وقال إنه أمكن القيام بالمقترح من التخفيضات البعيدة المدى في عدد الموظفين في مجالي الادارة والتنظيم في مختلف أرجاء الامانة العامة ، وان ذلك يعزى جزئيا الى إعادة تنظيم ادارة الشؤون الادارية والتنظيمية وتعزيز الاختصاصات والوحدات وكذلك على أساس افتراض أن نظم الحاسبات الالكترونية المحسنة تمكن الامانة العامة من العمل بصورة أكفأ .

١٤ - وأعلن أنه لا يتوقع ضرورة رصد اعتمادات اضافية لصيانة النظام عندما يدخل مرحلة التشغيل وسيعاد ، حسب الاقتضاء ، تدريب الموظفين التقنيين العاملين حاليا في مختلف المجالات التي تستعمل النظام وفي شعبة الخدمات الالكترونية وسيكلفون بالعمل في تشغيل النظام الجديد . وسيعملون جنبا الى جنب مع خبراء المشروع الاستشاريين خلال مرحلتي الإنشاء والتحويل ، بما يسمح لهم ، لدى استلام النظام ، بالإلمام بجميع نواحيه وليتمكنوا من البقاء بصفتهم جزءا من الفريق الدائم المكلف بخدمته . ولن توجد حاجة الى منسقي مشاريع من المجالات المستعملة للنظام عندما يدخل طور التشغيل ؛ وسيعود كل منسق الى مكتبه وسيُحل الفريق الخاص .

١٥ - وأعلن أنه منذ بدء المشروع ، كانت لجنة تسييرية تعمل على صعيد التنظيم والسياسة العامة . وأنشئ أيضا فريق مستعملين ، يضم ممثلا من شعبة المراجعة الداخلية للحسابات ، وذلك ضمانا لمراعاة شواغل الشعبة . وتضم اللجنة التسييرية حاليا مدير الشعبة لكي تضمن استجابة النظام لمتطلبات المراجعة الداخلية للحسابات استجابة كاملة .

١٦ - وأضاف قائلا إن التدريب ودورات التنوير الشامل المخصصة للمستعملين تشكل جزءا لا يتجزأ من تنفيذ النظام الجديد . وستبدأ اجتماعات التنوير في وقت مبكر جدا

(السيد اهتيساري)

من عمر المشروع ؛ وسيجري التدريب الفعلي على المحطات الطرفية في اقرب وقت ممكن من وقت التنفيذ ، لانه اتضح لعدد من المنظمات ان التدريب العملي ببيانات حقيقية افعل من التدريب المبكر المطول على ملفات افتراضية . وسيقدم التدريب ايضا الى موظفين في الفئة الفنية وما فوقها .

١٧ - اما فيما يتعلق بالتبرعات فقد اشار الى المادة ٧-٢ من النظام المالي . وبموجب هذا النظام ، وفي إطار المادة ١٠٧-٥ ، انشئ في عام ١٩٨٧ صندوق استئماني لتحسين الشؤون التنظيمية وتطوير النظم . وتستخدم التبرعات المقدمة للمشروع في تغطية التكاليف التي كانت ستحمل ، لولا ذلك ، على الميزانية العادية او على الصناديق الخاصة لانشطة صيانة العلم او على الحسابات الخاصة لتكاليف دعم البرامج .

١٨ - واسترسل قائلا إن بعض الوفود طرحت اسئلة فيما يتعلق بالاعتمادات المخصصة لتحسين نظم الحاسبات الالكترونية في إطار الميزانيتين البرنامجيتين للفترتين الماضيتين من فترات السنتين . والواقع انه خصص في إطار الميزانية العادية موارد لاجل شيء واحد ، هو صيانة نظم الحاسبات الالكترونية الموجودة ولا إدخال تحسينات عليها . واكد للجنة أن النظام المقام في إطار المرحلة الاولى من المشروع سيكون عمليا قادرا على العمل بمفرده .

١٩ - واسترسل قائلا إن مسيري ادارة الشؤون الادارية والتنظيمية الحاليين ملتزمون التزاما كاملا بالمشروع ويعتزمون ضمان توافر ما يلزم لاتمامه بنجاح من مؤهلات وخبرة وعزيمة لدى الموظفين المكلفين بالمشروع ، نظرا لما يحظى به من دعم الدول الاعضاء . وستولى الاولوية ، خلال مرحلة الإنشاء ، للتحكم في التكاليف .

٢٠ - واوضح انه إذا ارجئ اتخاذ قرار بشان المشروع ، فلن يمكن اتخاذ عدد من الخطوات التحضيرية المتوقفة على تاكيدات بوجود سند تشريعي للمشروع (إعداد طلبات العطاءات ، واتمام المفاوضات مع منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة (الفاو) والقيام في وقت لاحق بنشر الوثائق المفصلة عن انظمة الفاو بما يسمح بمقارنة معالمها الاساسية بمتطلبات الامم المتحدة) . وقد اوقف بعض المديرين في ادارة الشؤون الادارية والتنظيمية اي عمل فيما يتعلق بإدخال التحسينات المخطط لها في مجالاتهم المحددة في ضوء نظام المعلومات التنظيمية المتكامل المقترح . ويعني اي تاجيل في

(السيد اهتيساري)

اتخاذ القرار انه يجب على هؤلاء المديرين ومديري البرامج العاملين معهم أن يواصلوا العمل بانظمة غير ملائمة لفترة أخرى تتراوح بين خمس وست سنوات . وبعض النظم في حاجة مُلحة للتحسين . فنظام كشوف المرتبات ، على سبيل المثال ، ينوء بحمله من البيانات بشكل خطير ، نظرا لانه لم يُصمم لعملات متعددة أو لاسعار صرف متكررة التغير . ويوجد خطر حقيقي ينذر بتوقف نظم ادارية جد هامة عن العمل إذا لم تُدخل تحسينات عاجلة . فإنفاق مبالغ كبيرة على إنشاء نظام جديد لكشوف المرتبات متى كان معروفا وجود نظام مكتمل التطور يستجيب لاحتياجات المنظمة هو أمر يبدو من المستبعد أن يحقق فعالية التكلفة .

٢١ - وقال إنه لا فائدة ترجى من تأجيل عملية تحديث يُتوقع لها أن تؤدي الى ادخال تحسينات جلية في مجالي الفعالية والوضوح ؛ وأنه بالاضافة الى ذلك ، سيؤدي تأجيل المشروع الى عجز الامانة العامة عن تقديم معلومات أوفى أو بيانات عن الوفورات قابلة للقياس الكمي ، حسبما أظهرت التجربة في منظمات أخرى وفي القطاع الخاص .

٢٢ - واسترسل قائلا إن الجهود التي بذلت في الماضي لتحسين النظم المتعلقة بالشؤون التنظيمية لم تكن ناجحة دائما في جميع الحالات وتبدو الظروف حاليا وكانها تضمن امكانية النجاح ، بدعم من الدول الاعضاء ، في تنفيذ اقتراحات الامين العام . ونطاق النظام الجديد شاسع ؛ غير أن هذه هي المرة الاولى التي تحاول فيها الامانة العامة تحقيق لا مركزية حقيقية مقرونة برقابة مركزية . واقتراحات الامين العام تمكن الامانة العامة من تجسيد الرغبة المعرب عنها في التوصية ٤١ من توصيات فريق الثمانية عشر ، الداعية الى تعزيز دور الامين العام المساعد لشؤون ادارة الموارد البشرية وذلك بإمداد ادارة تنظيم الموارد البشرية بوسائل تكفل تنظيم شؤون الموظفين بصورة فعالة بالاقتران بضوابط متأصلة في نظم المعلومات التي تتناول المعاملات المتعلقة بالموظفين .

٢٣ - وأوضح أن اقتراحات الامين العام تتطلب تفانيا والتزاما يتوفر لدى الامانة العامة استعداد للتحلي بهما ؛ وأنها تتطلب أيضا سعة خيال وتشجيعا وموارد ، لا بد للمنظمة كي تحصل عليها أن تعتمد على دعم الدول الاعضاء ؛ وبدونها ستكون الامانة العامة عاجزة عن تحقيق الاهداف التي حددتها الجمعية العامة في قرارها ٢١٣/٤١ .

٢٤ - السيد مونشيه (الكاميرون) : قال إنه إذا لم يتم تشجيع الابتكارات التقنية وطرق التنظيم الحديثة ، فإن الشك سيساوره في قدرة ادارة الشؤون الادارية والتنظيمية ، التي أخضعت فعلا لتخفيض في ملاك الموظفين بنسبة تفوق ١٤ في المائة ، على العمل بكفاءة . وأضاف قائلا إنه بغض النظر عن الأزمة المالية يلزم التخطيط للأجل الطويل تفاديا لأية تكاليف اضافية في المستقبل . وأعرب عن اعتقاد وفده القوي في ضرورة الموافقة على مشروع إنشاء نظام متكامل للمعلومات الإدارية على أساس توصيات اللجنة الاستشارية ، بالصيغة الواردة في الفقرة ٢٦ من الوثيقة A/43/7/Add.10 .

٢٥ - السيد ماجولي (ايطاليا) : أعرب عن قلقه للصورة المفاجئة للغاية التي ظهرت بها الحاجة الى المشروع ، مما استلزم عرضه في منتصف فترة السنتين .

٢٦ - السيد العجوزي (الجزائر) : أوضح أن نية وفده لا تتجه الى تأجيل المشروع بكامله بل تأجيل اتخاذ قرار في هذا الموضوع الى أن يتوفر المزيد من المعلومات . وقال إن بيان وكيل الأمين العام ، كان في مجموعه مقنعا إلا أن وفده يود أيضا أن يسمع آراء الأمانة العامة بشأن التوصيات التي قدمتها اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية . ومن الضروري في تلك الأثناء أن يؤخذ في الاعتبار أن لنظام المعلومات الإدارية المتكامل أهمية شديدة بالنظر الى أثر تخفيضات الموظفين المنجزة عملا بالتوصية ١٥ لفريق الـ ١٨ ، والضرورة الحتمية لتعزيز فعالية الأمم المتحدة بإدخال التكنولوجيا الجديدة .

٢٧ - السيد سنغ (فيجي) : قال إن اللجنة الخامسة تميل بصورة متزايدة الى ممارسة الادارة الجزئية من خلال تعيين لجان للاضطلاع بمهمة معينة ثم المطالبة بتكرار عملها ؛ وأنه لا يمكن للمرء أن يتوقع من الأمانة العامة كفاءة وأداء فعالا للبرامج إذا اضطر مسؤولون مثل وكيل الأمين العام الى إهدار وقتهم وطاقاتهم في تقديم تقارير الى اللجنة الخامسة حاوية لمثل هذه التفاصيل الدقيقة . وذكر أن وفده يؤيد تأييدا كاملا توصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية ، التي تؤدي دور الرقيب لحساب اللجنة الخامسة فيما يتعلق بمثل هذه المسائل ، علما بأن التخفيضات الموصى بها لن تؤثر على التنفيذ العام للمشروع .

٢٨ - السيد غريغ (استراليا) : قال إن وفده لا يشعر بالارتياح التام لملاحظات وكيل الأمين العام ؛ وأنه من غير المنطقي في نهاية الثمانينات ادخال تكنولوجيا جديدة باهظة التكلفة دون تحقيق وفورات تعويضية ، وأنه لا يمكن لوفده أن يقبل الحجة القائلة بأن الطريقة الوحيدة للتوفير هي السماح للموظفين بالاضطلاع بمهام أخرى ؛ كما أنه يشارك ممثل ايطاليا في مشاعر القلق التي أعرب عنها .

٢٩ - السيد مودهو (كينيا) : قال إن وفده مستعد للنظر في توصيات اللجنة الاستشارية بعين العطف ، نظرا لجوانب المشروع الايجابية العديدة ؛ وان وفده لا يعتقد أن مناقشة الموضوع في اللجنة الخامسة هي بمثابة ادارة جزئية . ثم تساءل عما إذا كان ممثل فيجي يستطيع تحديد معنى ذلك المصطلح .

٣٠ - السيد سينغ (فيجي) : أشار نقطة نظام ، وقال إنه يدرك تماما معنى المصطلح وأنه تعمد استخدامه كل العمد .

٣١ - السيد اينوماتا (اليابان) : قال إن وفده يقف موقفا ايجابيا من المشروع ، وبوجه خاص في ضوء التوصيات الواردة في الفقرتين ٢٧ و ٢٨ من الوثيقة A/43/7/Add.10 ، غير أنه يرغب مع ذلك في معرفة ما إذا كان من المتبع عادة بموجب النظام المالي أخذ تبرع مقدم للميزانية العادية من صندوق خاص أو صندوق استئماني الى حسابات خاصة لتكاليف الدعم البرنامجي أو حسابات خاصة لعمليات حفظ السلم ، وذلك دون موافقة الجمعية العامة . وبالرغم من أن من الواضح وجود فوائد محتملة للنظام فإن فوائده الفعلية ستتوقف على كيفية تنفيذ المشروع . ويجب الاضطلاع في مرحلة من المراحل بتحليل للعلاقة بين التكاليف والفوائد .

٣٢ - وأعرب عن تقدير وفده لتأكيد وكيل الأمين العام على أن نظام المعلومات الإدارية المتكامل سيسهل عملية الاصلاح . غير أنه قال إنه يعتقد أنه يجب أن يكون القرار المتخذ بشأن مثل هذا البند الرئيسي من بنود الانفاق مصحوبا بقرار آذن . وينبغي لمثل هذا القرار أن يعبر عن ادراك اللجنة الخامسة لضرورة الاضطلاع في النهاية بتحليل للعلاقة بين التكاليف والفوائد ، وأن يلاحظ التزام الادارة العليا بالمشروع ، وأن يذكر بالتحديد ضرورة ادخال نظام المعلومات الإدارية المتكامل على أساس تدريجي بحيث يعبر اتمامه عن التقدم المحرز في مختلف مراحل التنفيذ ، وأن يتناول مشكلة استيعاب التكاليف . وذكر أن وفده سيقبل أي قرار يتخذه الرئيس بشأن ما إذا كان ينبغي تكريس وقت لصياغة مثل هذا القرار . ولكنه يشعر شعورا قويا بأن مثل هذا الوقت لن يذهب سدى .

٣٣ - السيد بور (فرنسا) : قال إن نظام المعلومات الإدارية المتكامل سينطوي ، إذا نفذ ، على تغييرات كبيرة في اجراءات العمل في كامل الامانة العامة . وفي حين يؤيد وفده النظام الجديد من حيث المبدأ فإنه كان يفضل تقديم الاقتراح في ظروف مالية أكثر مؤاتاة . وينبغي للجنة الخامسة أن تقدم مبادئ توجيهية تنفيذية لإدخال

(السيد بور ، فرنسا)

النظام . فمن الضروري مثلا حث الامانة العامة على الاستفادة بصورة كاملة من امكانات النظام لتقليل تكاليف الموظفين والادارة . وينبغي أن يطلب منها أيضا مراعاة خبرة الوكالات الاخرى المستفادة من ادخال نظم مشابهة وأن تضمن ، في مرحلة التخطيط ، استشارة جميع المشتركين في تنفيذ النظام المتكامل . وفي ذلك الصدد ، يجب التاكيد على الحاجة الى التدريب والى درجة عالية من التنسيق . وفي حين أنه تم التاكيد على أن النظام سيؤدي الى اللامركزية ، فإنه قد يترك في الواقع أثرا معاكسا يتمثل في إضفاء الطابع المركزي على جميع البيانات . ولذلك فإنه من الاساسي ضمان تقبل جميع الوحدات المعنية لمثل هذه المركزية لانه إن لم يكن الامر كذلك فسيشجعها على الانفصال مرة أخرى على إنشاء نظمها الخاصة بها .

٣٤ - ومضى يقول إنه ينبغي للامانة العامة ، عملا بتوصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية ، أن تبذل قصارى جهودها للذهاب ابعد مما تدعو اليه التوصيات الواردة في الوثيقة A/C.5/43/24 ، مثلا ، بإعادة التفاوض بشأن العقود مع الخبراء الاستشاريين ومع منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة (الفاو) بضمان توفر ما يكفي من الدراية الفنية الحديثة وذلك مثلا عن طريق تعيين خبراء استشاريين ذوي مؤهلات رفيعة المستوى .

٣٥ - وأضاف قائلا إن ممثل اليابان أشار الى امكانية وضع مشروع قرار بشأن هذا الموضوع ؛ وأن الوفد الفرنسي يرى أنه لا ينبغي لمثل هذا القرار أن يشكل مجرد موافقة على مشروع النظام بل ينبغي له أيضا أن يتضمن مبادئ توجيهية ملائمة صادرة عن اللجنة الخامسة .

٣٦ - السيد مونشيه (الكاميرون) : قال إنه يبدو أن هناك اتفاقا عاما على ضرورة القيام بشكل مستمر برصد فعالية تكلفة نظام المعلومات الإدارية المتكامل ، عندما يتم تنفيذه ، لكي يمكن استيعاب التكاليف الى المدى الممكن . ولذلك ينبغي أن يُطلب من الامين العام أن يقدم تقارير مرحلية منتظمة مع مراعاة آراء اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية بوجه خاص .

٣٧ - وقال إن وفده يرى أن أفضل طريقة للشروع في العمل هي تزويد الامانة العامة بملخص كامل للمناقشة يورد جميع الآراء المعرب عنها ، مشفوعا بمشروع مقرر . وأية

(السيد مونشيه ، الكاميرون)

محاولة لوضع مشروع قرار ستعني الرجوع مرة أخرى الى بداية العملية وزيادة ضياع الوقت . ومشروع النظام هذا هو مشروع فيه للجنة الخامسة مصلحة في الاجل القصير وفي الاجل الطويل ؛ ولذلك يجب عليها عند توصلها الى قرار أن تراعي التطورات المحتملة في المستقبل . غير أنها ستحتاج بالتأكيد ، إذا لم تتخذ قرارا خلال الدورة الجارية ، الى فعل ذلك في مرحلة لاحقة وعندئذ ستكون التكلفة أعلى بالتأكيد .

٣٨ - السيد كينشن (المملكة المتحدة) : قال إنه يبدو من التقديرات المنقحة أنه تم في عام ١٩٨٧ تحقيق وفورات فعلية قدرها ٤,٥ ملايين دولار تحت الباب ٢٨ وأن وفورات عام ١٩٨٨ ستبلغ ٦ ملايين دولار مما يشكل مبلغا اجماليا قدره ١٠ ملايين دولار تقريبا يمكن تخصيصها للاصلاحات .

٣٩ - ومضى قائلا إن الامين العام يقول في الفقرة ٣ من تقريره (A/C.5/43/24) إن الهيكل الاداري الجديد لادارة الشؤون الادارية والتنظيمية سوف يبسط العمليات والاجراءات الراهنة ويُقصر خطوط الاتصال ويحسن تدفق المعلومات ويقلل من حالات التأخير وييسر تفويض السلطة الى مديري البرامج ويوجد في الوقت نفسه قدرا من المساءلة أكبر مما هو متاح حاليا . ويرى وفده أن ليس من الضروري ادخال تكنولوجيا جديدة لهذه الاغراض . إذ يمكن تحقيق تلك الاهداف بزيادة كفاءة النظام القائم . وفي هذا الصدد ، أعرب عن تقدير وفده لجهود الادارة الحالية الرامية الى تشغيل النظم القائمة بصورة أفضل .

٤٠ - وأضاف قائلا إنه إذا كان رقم ١٠ ملايين دولار يشكل تقديرا صحيحا لما سيتم توفيره كل عام كنتيجة للاصلاحات فإن الامين العام يقترح اذن انفاق وفورات أربعة أعوام ، أي ٤٠ مليون دولار ، على إنشاء نظام المعلومات الإدارية المتكامل دون أي كسب يمكن تقديره كميا . ولا يبدو أن من الحكمة الشروع في مثل هذا الاستثمار الرأسمالي الكبير خلال الازمة المالية الجارية التي تعادل فيها الاشتراكات التي تأخرت الدول الاعضاء عن دفعها أكثر من نصف الميزانية العادية السنوية للعام الحالي . وبالاضافة الى ذلك ، فإنه من الصعب قبول تحميل مساهمة كبيرة لنظام حاسبة الكترونية كبير في المقر على عمليات حفظ السلم وأنشطة أخرى ممولة من موارد خارجة عن الميزانية . وسيؤدي ذلك بالتأكيد الى الكفاءة . ولكن يبدو أن التكلفة لن تكون موزعة بإنصاف .

(السيد كينشن ، المملكة المتحدة)

٤١ - وبهدف الإسراع باتخاذ قرار بشان هذه المسالة ؛ اقترح أن يقوم ممثل اليابان بإعداد مشروع نص من شانه أن يشجع زيادة الاتفاق على هذه المسالة دون أن يمثل حكما مسبقا على الحالة .

٤٢ - السيد غوميز (المراقب المالي) : قال ، ردا على تعليقات ممثلي ايطاليا واستراليا ، إن التقديرات المنقحة في إطار الباب ٢٨ هاء من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٨ - ١٩٨٩ قد قدمت اصلا إلى اللجنة الخامسة في عام ١٩٨٧ في الوثيقة A/C.5/42/18 . وفي تلك الوثيقة لخص الامين العام الاقتراح الداعي إلى إقامة نظام مُحسّن للمعلومات التنظيمية ، وقد تحرك الامين العام سريعا بناء على طلب من لجنة البرنامج والتنسيق واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية لاصداره على اساس تقييم متعمق شامل للتجهيز الالكتروني للبيانات وجمع المعلومات في المنظمة . واستنتجت الجمعية العامة حينذاك ، بناء على مشورة اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ، أن الوقت لم يحن بعد لتقديم تقديرات منقحة ، نظرا لعدم وجود تقرير كامل للخبير الاستشاري عن الموضوع ، وطلبت من الامانة العامة تمحيص اقتراحها وتقديم تقديرات منقحة جديدة في الدورة الثالثة والاربعين . وهذا هو المعروض على اللجنة الخامسة في الوثيقة A/C.5/43/24 . وللاسف لم يكن في الإمكان وضع التقديرات المنقحة في صيغتها النهائية في الوقت المناسب لإدراجها في المخطط الإجمالي الذي قدم في آب/اغسطس من ذلك العام ، ولكن الامانة العامة تعتقد أنها نبهت الدول الاعضاء إلى أن مثل هذا الاقتراح آت قريبا .

٤٣ - واشار إلى البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا المملكة المتحدة واستراليا ، فقال إن الوثيقة A/C.5/43/24 ليست سوى إستجابة مباشرة لرغبة الجمعية العامة ، حسبما عبر عنها القرار ٢١٣/٤١ ، في تعزيز كفاءة المنظمة بمجموعة من الوسائل . وقد نصت الميزانية البرنامجية المعتمدة لفترة السنتين ١٩٨٨ - ١٩٨٩ بالفعل على إلغاء ٣١٢ وظيفة في إطار الباب ٢٨ . وعلاوة على ذلك ، خصصت الجمعية العامة التكلفة الكاملة لنظام المعلومات الإدارية المتكامل من الميزانية "مقدما" . ونتيجة لذلك يلزم الان إيجاد طريقة لادخال النظم تمكن الامين العام من أن يضمن للدول الاعضاء أن الاصلاحات التي عهدت إليه باجرائها يمكن أن تنفذ كما ينبغي .

(السيد غوميز)

٤٤ - وقال ردا على ممثل الجزائر إن الامانة العامة ترى أن تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية متسم بالحكمة ويتضمن توصيات تضمن ، عند عرض المشروع ، أن تضع الامانة العامة في الاعتبار الآراء التي قدمتها الوفود ، ومن بينها وفود اليابان وفرنسا والكاميرون .

٤٥ - وأكد لممثل اليابان أن الامانة العامة لا تنوي تحويل صناديق التبرعات إلى الميزانية العادية . وقال إن الترتيب المالي المقترح فيما يتعلق بنظام المعلومات الإدارية المتكامل مماثل للترتيب المستخدم المتعلق بعمليات صيانة السلم وبعض الانشطة الاخرى ، التي تتطلب الاعتماد على عدة مصادر مختلفة للتمويل . وقال إن حساب الدعم البرنامجي الذي جرت الإشارة إليه يتكون من ١٣ في المائة التي تفرضها المنظمة كرسم يسدد مقابل الخدمات العامة التي تقدمها . وفيما يتعلق بعمليات صيانة السلم لا يوجد مثل هذا التقديم مقابل السداد . وهذا هو السبب في اقتراح الامانة العامة الداعي إلى تحميل جزء من تكاليف نظام المعلومات الإدارية المتكامل على ميزانية صيانة السلم . والحقيقة هي أن الامانة العامة تقدم خدمات إدارية وتنظيمية إلى عمليات صيانة السلم . ومن المنطقي تماما أن تتحمل جميع انشطة الامم المتحدة نصيبها العادل من تكاليف تعزيز نظام الامم المتحدة الإداري والتنظيمي .

٤٦ - وقال إنه يود في الختام أن يؤكد للدول الاعضاء أن الامانة العامة ستراعى عند تنفيذ المشروع الآراء التي أعربت عنها الدول الاعضاء وأي تفاهم قد يتم التوصل إليه .

٤٧ - السيد إينوماتا (اليابان) : أشار إلى قول المراقب المالي إنه لن يكون هناك أي تحويل للموارد من الصندوق الاستئماني لتحسين الشؤون التنظيمية وتطوير النظم إلى حسابات اخرى ، ثم قال إن أي صندوق إستئماني هو صندوق تساهم فيه البلدان الاعضاء طوعا لكي يُوجد حساب مستقل لغرض محدد ؛ وعندما يتعين على الامانة العامة أن تستخدم هذه الموارد يكون هناك تحويل إما إلى الميزانية العادية أو إلى الحسابات الخاصة لعمليات صيانة السلم أو إلى حساب الدعم البرنامجي . بيد أن نظام المعلومات الإدارية المتكامل ليس نشاطا إضافيا أو أحد ترتيبات الصناديق الاستئمانية بل يشكل جزءا اساسيا من الميزانية العادية للمنظمة التي تدعم الانشطة في جميع المجالات . وتساءل عما إذا كان يمكن استخدام تبرع للموارد الخارجة عن الميزانية بدون موافقة السلطات المختصة على أن يتم تحويله إلى حسابات اخرى ، وكيف يمكن للامانة العامة أن تقرر أن يعامل تبرع كإيراد عام أو إيراد للحسابات الخاصة لعمليات صيانة السلم أو لحساب دعم البرامج .

٤٨ - السيد غوميز (المراقب المالي) : قال إن المسألة ليست مسألة تحويل أموال . وأنه على سبيل المثال ، تم مؤخرا التبرع بمبلغ ٢ مليون دولار إلى أنشطة نزع السلاح في إطار الميزانية العادية ؛ وقد تم فتح صندوق استئماني خاص لها وتم تخصيص ١٢ في المائة من التبرع لحساب دعم البرامج . ولم يتم بأية حال من الاحوال تحويل الاموال من الصندوق الاستئماني لنزع السلاح إلى الميزانية العادية ؛ كما لا يتم تحويل الاموال من حساب دعم البرامج إلى الميزانية العادية . ومتى بدأ تنفيذ الانشطة ، يتم سحب الاموال من مختلف الحسابات حسب الحاجة ؛ وهو نشاط للامم المتحدة ممول من مصادر متعددة .

٤٩ - وقال إن الامين العام يملك سلطة كاملة للسعي إلى الحصول على تبرعات وقبولها دعما للانشطة البرنامجية في إطار الميزانية العادية ؛ ومن غير المطلوب اتخاذ اي قرار يأذن بقبول هذه التبرعات ، ولكن من الضروري إبلاغ اللجنة الاستشارية وضمان انه بقبول هذه التبرعات ان الاموال لم تمتزج وان الحسابات قد ظلت منفصلة وانه لم تقع مسؤولية زائدة على عاتق المنظمة . ولذلك لن يتم تحويل اي اموال من الصندوق الاستئماني إلى الميزانية العادية . بيد انه إذا تم تقديم تبرع إلى الموارد العامة فإنه سيصبح إيراد متنوع وسيخفض الاعتماد الكلي . وفي مثل هذه الحالة فإن الامانة العامة لا تقوم بتحويل أموال ولكن العمل على مستوى مختلف .

٥٠ - الرئيس : اقترح أن تؤجل اللجنة نظرها في إنشاء نظام متكامل للمعلومات التنظيمية ؛ ويمكن في نفس الوقت أن تقوم الوفود المعنية بوضع نص قرار آذن .

٥١ - السيد مونث (الكاميرون) : قال إنه ليست هناك حاجة إلى قرار آذن ، بما أن اللجنة قد ناقشت التقديرات قبل صدوره .

٥٢ - السيد سنغ (فيجي) : قال إن اي قرار آذن سيؤدي فقط إلى إعاقة التقدم وسيجعل من الاصعب التوصل إلى اي قرار . وسيكون من الافضل بالنسبة للرئيس تحرير بيان قصير .

٥٣ - الرئيس : قال إنه إذا لم يسمع اعتراض فإنه سيعتبر أن اللجنة تود أن يقوم بإعداد هذا البيان .

٥٤ - وقد تقرر ذلك .

٥٥ - السيد فان دن هاوت (هولندا) يتولى الرئاسة .

البند ١٢٤ من جدول الاعمال : تمويل قوات الامم المتحدة لصيانة السلم في الشرق الاوسط

(أ) قوة الامم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك

(ب) قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان

٥٦ - السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية) : قال إن تقرير اللجنة الاستشارية (A/43/941) يغطي احتياجات قوتين من قوات صيانة السلم ، قوة الامم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك وقوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان .

٥٧ - واضاف قائلا إن احتياجات قوة الامم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك قد تمت مناقشتها في الفرع الثاني من التقرير ؛ وفي الفقرتين ٧ و ٨ ، اشارت اللجنة الاستشارية إلى نفقات قوة الامم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك في الفترة من ١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٦ الى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، وفي الفقرة ٩ اشارت إلى ان تقدير تكلفة قوة الامم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك لما بعد ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ستكون في حدود مبلغ إجمالي قدره ٣ ملايين دولار (صافي المبلغ ٢,٩ مليون دولار) . وفي الفقرة ١٣ أوصت اللجنة الاستشارية بالا تتعدى احتياجات قوة الامم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك في ١٩٨٨ و ١٩٨٩ مبلغ إجمالي قدره ٠٠٠ ٢٢٨ ٣٦ دولار (صافي المبلغ ٠٠٠ ٥٥٦ ٣٥ دولار) ، وبان يتم اعتماد تقدير الامين العام .

٥٨ - واسترسل قائلا إن احتياجات قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان قد تمت تغطيتها في الفرع الثالث . وفي الفقرة ١٩ ، أوصت اللجنة الاستشارية بأن تعتمد الجمعية العامة مبلغا إجماليا قدره ٠٠٠ ١٨٠ ١٤١ دولار (٠٠٠ ٤١٦ ١٣٩ دولارا صافي المبلغ) ، يناظر الالتزامات التي تم الدخول فيها لفترة الولاية الممتدة من ١ شباط/فبراير ١٩٨٨ إلى ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ .

٥٩ - وبالنسبة لتقدير التكلفة لفترة الاثنى عشر شهرا والتي تبدأ من ١ شباط/فبراير ١٩٨٩ ، قال إن اللجنة الاستشارية أوصت بالا تتعدى الاحتياجات مبلغا إجماليا قدره ٠٠٠ ٨٤٢ ١٤٢ دولار (الصافي ٠٠٠ ٥٧٤ ١٤٠ دولار) . وعلى هذا الاساس ، أوصت اللجنة الاستشارية بأن يمد مجلس الامن ولاية قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان لما بعد شباط/فبراير ١٩٨٩ ، وأن يتم الإذن للامين العام بالدخول في التزامات تصل إلى مبلغ إجمالي قدره ٥٠٠ ٩٠٢ ١١ دولار (الصافي ٥٠٠ ٧١٤ ١١ دولار) .

٦٠ - السيد إبرازيفسكي (بولندا) : قال إن بولندا تشترك منذ أمد طويل في عمليات الأمم المتحدة لصيانة السلم فعند إنشاء قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك ، في عام ١٩٧٤ أصبحت بولندا من البلدان المساهمة بقوات وخدمت الوحدة العسكرية التابعة لها طوال فترة وجود هذه القوة . وقد حظي التفاني الذي أبداه الجنود البولنديون في خدمتهم لقضية السلم بثناء رفيع من قادة القوة ومن الأمناء العامين ، بمن فيهم السيد بيريز دي كوييار الذي أشاد مؤخرا بجميع الضباط والجنود البولنديين المشتركين في عمليات صيانة السلم . ويبرر سجل اشتراك بولندا في قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك وغيرها من عمليات صيانة السلم يبرر اهتمامها البالغ بتمويل هذه العمليات .

٦١ - وأضاف قائلا إن عمليات صيانة السلم يجب أن تدار بإيلاء اهتمام بالغ لعاملي الاقتصاد والكفاءة ، على نحو ما تنص عليه القرارات ذات الصلة . والتدقيق الشديد من جانب اللجنة الاستشارية في الاحتياجات المتعلقة بالميزانية أمر جوهري بالنسبة لمناقشات اللجنة ويشكل أساسا حيويا لقراراتها . وانسجاما مع خبرة بولندا السابقة ومع اهتمام اللجنة الاستشارية بالكفاءة والاقتصاد ، فإنها تستطيع أن توافق على التوصيات الحالية للجنة .

٦٢ - وفيما يتعلق بمسألة توزيع تكاليف الإبقاء على قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك فيما بين أعضاء الأمم المتحدة ، ذكر أن وفده قد أشار فيما يتصل بالبند ١٤٧ من جدول الأعمال إلى أنه ينبغي نقل بولندا من الفئة باء الى الفئة جيم لأغراض المساهمة في عمليات صيانة السلم . وينطبق هذا الطلب أيضا على قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك . فقد حُدِّد جدول الأنصبة المقررة بالنسبة لقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك في عام ١٩٧٤ بموجب قرار الجمعية العامة ٣٢١١ (د - ٢٩) على غرار النمط الذي وضع في عام ١٩٧٣ لقوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة . وقد كان هذا الترتيب خاصا يقسّم بمقتضاه أعضاء الأمم المتحدة إلى أربع فئات ؛ وأُدرجت بولندا في فئة البلدان المتقدمة اقتصاديا . ولم يجر مطلقا تحديد جدول الأنصبة المقررة بالنسبة لقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك تحديدا واضحا أو إعادة النظر فيه . وقد حدثت في بولندا منذ عام ١٩٧٤ عدة تطورات معروفة جيدا مما كان له أثر مباشر وضار على قدرتها على الدفع . وانخفض الدخل القومي والفردي في بولندا انخفاضا حادا وأدى الدين الجسيم الذي تراكم عليها إلى مشاكل شديدة الخطورة تتعلق بخدمة الدين . وقد انعكس هذا التغيير في جدول الأنصبة المقررة للميزانية العادية دون عمليات صيانة السلم ، مما يشكل تجاهلا صارخا للحقائق الاقتصادية في بولندا ، التي يمكن اثباتها استنادا إلى إحصاءات الأمم المتحدة . وأعرب عن أمله في تدارك هذه الحالة في أقرب وقت ممكن .

مشروع القرار A/C.5/43/L.6

٦٣ - السيد فاهير (كندا) : عرض مشروع القرار A/C.5/43/L.6 بالنيابة عن مقدميه ، فقال إن الصيغة الموجزة في مشروع القرار ، وشكلها ومحتواها العامّين ، مطابقة لما تضمنته قرارات الجمعية العامة السابقة التي ترجع إلى الدورة الثامنة والعشرين . وقد أكدت هذه القرارات من جديد ضرورة وجود إجراء لتمويل عمليات صيانة السلم يختلف عن الإجراء المتبع لمواجهة نفقات الميزانية العادية ؛ وضرورة أن يراعى في الإجراء اللازم لتمويل عمليات صيانة السلم كون أن البلدان الأكثر تقدما من الناحية الاقتصادية في وضع يمكنها من تقديم مساهمات أكبر نسبيا لعمليات صيانة السلم التي تستلزم نفقات كبيرة ؛ كما وضعت في الاعتبار المسؤوليات الخاصة التي تتحملها الدول ذات العضوية الدائمة في مجلس الأمن .

٦٤ - وأعرب عن تأييد مقدمي مشروع القرار لتوصيات اللجنة الاستشارية بالموافقة على قيام الأمين العام بتخصيص مبلغ إجمالي قدره ٠٠٠ ٦٦٤ ١٧ دولار (صافية ٠٠٠ ٣٥٨ ١٧ دولار) لتغطية تكاليف قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك للفترة من ١ حزيران/يونيه الى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ومبلغ ٠٠٠ ١١٤ ١٨ دولار للفترة من ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ إلى ٣١ أيار/مايو ١٩٨٩ ؛ على أن يقسم المبلغ الأخير بين الدول الأعضاء بالتناسب على أساس جدول الأنصبة المقررة المعمول به في هاتين السنتين .

٦٥ - وأضاف قائلا إن جوهر مهمة الأمم المتحدة يتجسد في المادة ١ من الميثاق ، التي تشير إلى الحاجة إلى وجود تصميم مشترك لمنع الأخطار التي تتهدد السلم العالمي ومعالجتها وفقا لمبادئ القانون الدولي . وتؤيد الغالبية العظمى من الدول الأعضاء الدور الذي تؤديه الأمم المتحدة في مجال صيانة السلم تأييدا تاما وتعترف أيضا بأن مختلف قوات الأمم المتحدة لصيانة السلم تقدم مساهمة هامة في تعزيز الأمن العالمي ، وإقامة الأُطر اللازمة لإحلال السلم وكفالة مساندة الميثاق . ومنح جائزة نوبل للسلم إلى قوات الأمم المتحدة لصيانة السلم خير شاهد على المكانة السامية التي تتبوأها تلك العمليات في نظر المجتمع الدولي وعلى مساهماتها في السلم العالمي .

٦٦ - وقال إن مقدمي مشروع القرار يعتقدون أن كلفة عمليات صيانة السلم ينبغي أن تقسم فيما بين الدول الأعضاء وفقا للفقرة ٢ من المادة ١٧ من الميثاق وأن الدول ذات العضوية الدائمة في مجلس الأمن تتحمل مسؤولية خاصة عن الأمن العالمي ، بما في ذلك احترام الالتزامات التعاهدية ، من خلال تقديم الدعم المالي إلى قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك وجميع عمليات صيانة السلم الأخرى . وأعرب عن سرور مقدمي مشروع

(السيد فاهير ، كندا)

القرار لان الاتجاه السابق المتمثل في زيادة المساهمات المستحقة من أجل عمليات صيانة السلم قد انعكس بنقصان يزيد قليلا على ٧,١ من ملايين الدولارات في الفترة بين ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ و ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ . كما أعرب عن خيبة أملهم لان المساهمات المقررة المستحقة لقوة الامم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك حتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ قد زادت بنحو ١ مليون دولار منذ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ . وهم يحثون جميع الدول الاعضاء على الوفاء بالتزاماتها المالية عن طريق دفع مساهماتها المقررة بالكامل وفي الوقت المحدد وعن طريق اتخاذ ترتيبات مناسبة لدفع أي مبالغ متاخرة .

٦٧ - السيد اينوماتا (اليابان) : قال إن حكومته ، كما ذُكر في الوثيقة A/43/826/Corr.1 ، قدمت في آذار/مارس ١٩٨٨ مساهمة نقدية قدرها ٣ ملايين من الدولارات إلى قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان من أجل دعم الانشطة التي تقوم بها الامم المتحدة لصيانة السلم في لبنان ودفع المصروفات الناجمة عن الاقتناء المتوقع للمعدات واللوازم السوْقيّة . وقد قدمت هذه المساهمة استجابة لطلب الامين العام الذي وجهه في أيار/مايو ١٩٨٧ لتوفير المساعدة المالية وذلك كجزء من مساهمة طارئة خاصة تبلغ ٣٠ مليون دولار من حكومته لدعم الامم المتحدة في وقت يشهد أزمة مالية . وذكر أن وفده يود مخلصا أن تقوم الامانة العامة باستخدام المساهمة البالغة ٣ ملايين من الدولارات بفعالية وفقا للتفاهم القائم بين الامين العام وحكومته .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٥